

## وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الادارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزاري رقم ٥٠ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد

٢٠١٠ وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي

رئيس القطاع المفوض في بعض الاختصاصات بقائمة الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٩٠٥ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية؛

وعلى القرار رقم ٣٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠١١ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد جلسة ٢٠١١/٤/٢٨

باعتماد الحساب الختامي للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالي ٢٠١٠؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/١١/٢٧؛

### قرر:

**مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد والسوق التابع لها عن العام المالي ٢٠١٠** حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٨٧٣٧٦١,٩٠ ج (فقط ثلاثة ملايين وثمانمائة وثلاثة وسبعين ألفاً وسبعيناً وواحد وستون جنيهاً وتسعون قرشاً لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٧٩٥٤٦١,١١ ج

(فقط مليونان وسبعمائة وخمسة وتسعون ألفاً وأربعين ألفاً وواحد وستون جنيهاً وأحد عشر قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٧٩،٧٩٠،٧٨٣٠٠ ج (فقط مليون وثمانية وسبعين ألفاً وثلاثمائة جنيه وتسعة وسبعين قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٠/١٢/٣١ مبلغ ٩٩،٩٩٤٤٩٤٤ ج (فقط ستة عشر مليوناً ومائة وأربعة وأربعون ألفاً وتسعمائة وأربعة وأربعون جنيهاً وتسعة وسبعين قرشاً لا غير).

**مادة ٢** - ينشر هذا القرار بالواقع المصري.

تحريراً في ٢٠١١/١١/٢٧

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

د / حسين على أحمد عمران